



غرفة تجارة عمان Amman Chamber of Commerce

التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني لعام 2021

قسم الدراسات والابحاث
إدارة السياسات والدراسات
غرفة تجارة عمان

نيسان 2022



قائمة المحتويات

2	الملخص التنفيذي:
4	1. ملخص الوضع الاقتصادي:
4	1.1. الناتج المحلي الإجمالي:
4	1.2. المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي:
5	2. المالية العامة:
5	2.1. الإيرادات والمنح الخارجية:
6	2.2. إجمالي الإنفاق:
7	2.3. العجز المالي:
7	2.4. المديونية الخارجية والداخلية:
8	3. التجارة الخارجية السلعية:
9	3.1. التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية:
10	3.2. التوزيع الجغرافي للمستوردات:
10	3.3. التركيب السلعي للصادرات الوطنية:
11	3.4. التركيب السلعي للمستوردات:
12	3.5. أهم الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية:
12	4. الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي:
13	5. بورصة عمان:
14	6. نشاط ميناء العقبة:
14	7. النشاط السياحي:
14	8. نشاط سوق العقار:
15	9. الشيكات المرتجعة:
16	10. التسهيلات الائتمانية:
16	11. البطالة:
17	12. الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم):

الملخص التنفيذي:

مع بداية عام 2021 بدأ الاقتصاد الأردني بمرحلة التعافي من تداعيات جائحة فيروس كورونا، حيث تم فتح قطاعاته واقتصاده على نحو كامل، وذلك بعد الإغلاق الشامل الذي فرض في بداية الجائحة منذ آذار 2020 وحتى أيلول 2020، وقد تمكن الاقتصاد الأردني من تجاوز الأزمة بشكل أفضل من اقتصادات دول نظيرة له، حيث أنه وبعد الانكماش بنسبة 1.6% الذي سجله خلال 2020، سجل نمواً في إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق الثابتة بلغ 2.2% خلال 2021، ويعود ذلك لعدد من الأسباب منها تدابير التنشيط المالي والنقدي التي قامت بها الحكومة في حينه، وتحسن معدلات التبادل التجاري. ورغم النمو الاقتصادي، فقد شهدت معدلات البطالة ارتفاعاً، لتصل إلى 24.1% في 2021 مقارنة مع 22.7% في 2020.

في مجال المالية العامة، ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات لعام 2021، مقاساً بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية إلى 84.0% بالمقارنة مع 74.4% في عام 2020، وفي مجال القطاع الخارجي ارتفع حجم التجارة الخارجية للأردن خلال العام 2021، ليصل إلى (21988.9) مليون دينار عام 2021 مقارنة مع 17875.2 مليون دينار عام 2020، وبارتفاع قيمته 4113.7 مليون دينار، وبنسبة زيادة مقدارها 23%، وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار، فقد ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة 1.4%.

واخيراً، يتوقع البنك الدولي أن يصل النمو الاقتصادي إلى 2.1% في العام 2022، مدفوعاً بتحريك للطلب الكلي المحلي والسياسات الحكومية الداعمة، أما من جانب العرض، فيتوقع أن يؤدي تسريع انتعاش السياحة والخدمات إلى تعزيز الاقتصاد، ومع ذلك، فإن معدلات النمو على المدى المتوسط تتوقف على الظروف الاقتصادية العالمية وتوقعات الأزمات المرتبطة بها، إضافة إلى تنفيذ حزمة الإصلاحات الرئيسية لمواجهة التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الأردني.

فيما يلي ملخصاً لأبرز المؤشرات الاقتصادية لعام 2021:

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (3.5%)، وبأسعار السوق الثابتة (2.2%).
- ارتفع إجمالي حجم الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بنسبة (15.6%)، بينما تراجع عجز الموازنة (بعد المنح) بنسبة بلغت (20.7%)، وارتفع إجمالي حجم الإنفاق العام بنسبة (7%).
- ارتفع صافي الدين العام بنسبة (8.5%)، وذلك نتيجة لارتفاع كل من الدين العام الخارجي بنسبة (10.4%) والدين العام الداخلي بنسبة (6.6%).
- ارتفع حجم التجارة الخارجية السلعية بنسبة (23%)، نتيجة ارتفاع حجم المستوردات السلعية بما نسبته (25.4%)، وارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة (19.7%).
- ارتفع الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (10.3) نقطة.
- ارتفع حجم التداول في بورصة عمان بنسبة (87.2%)، كما ارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة بنسبة (20%).
- ارتفع حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة بنسبة (4.2%)، نتيجة لارتفاع حجم مناولة البضائع المصدرة بنسبة (6.7%)، وارتفاع حجم مناولة البضائع الواردة بنسبة (2%).
- ارتفع الدخل السياحي بنسبة (89.9%)، وارتفع الإنفاق السياحي بنسبة (131.6%).
- ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني بنسبة (47%).
- انخفضت قيمة الشيكات المرتجعة بسبب عدم كفاية الرصيد بنسبة (36.1%).
- ارتفع قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المحلية بنسبة (4.9%).
- ارتفع معدل البطالة ليصل إلى (24.1%)، مقابل (22.7%) خلال العام 2020.
- ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم) بنسبة (1.4%).

أبرز المؤشرات الاقتصادية لعام 2021

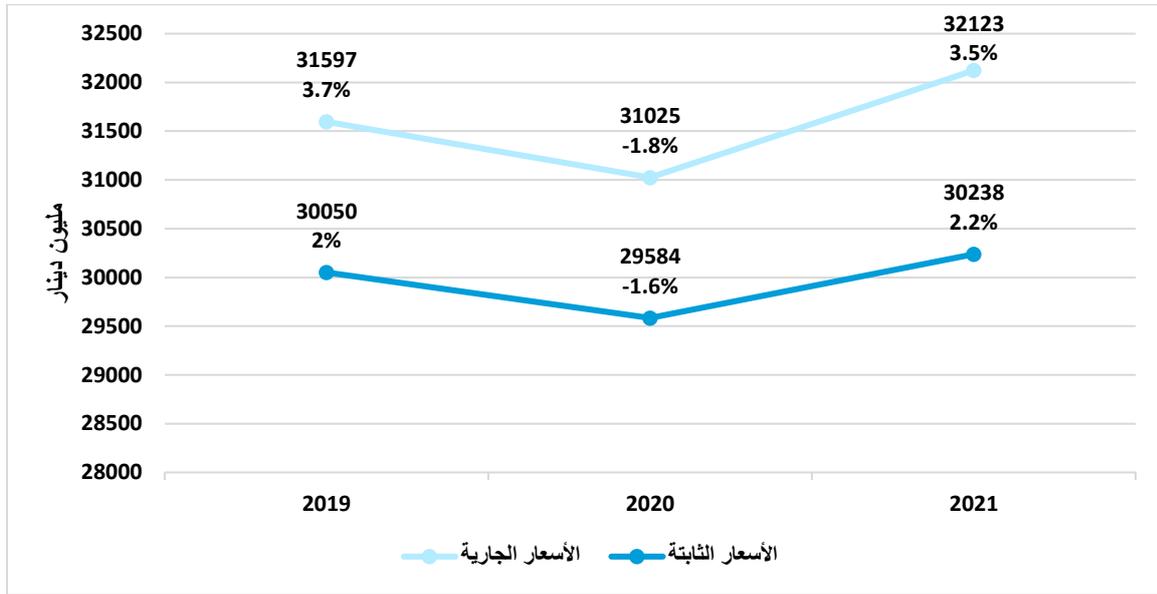
نسبة التغير (%)	2021 (مليون دينار)	2020 (مليون دينار)	المؤشر
%3.5	32123	31025	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
%2.2	30238	29584	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة
-	%2.2	%1.6-	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
%15.6	8128.2	7028.9	الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية
%13.5	5626.9	4958.6	منها: الإيرادات الضريبية
%4.0	8720.6	8388.5	النفقات الجارية
%38.3	1138.2	822.8	النفقات الرأسمالية
%20.7-	1730.6	2182.4	العجز المالي (بعد المنح)
%10.4	15137.5	13715.2	الرصيد القائم للدين العام الخارجي
%6.6	13625.6	12784.0	الرصيد القائم للدين العام الداخلي
%8.5	28763.1	26499.2	صافي الدين العام
%19.7	6039.5	5044.1	الصادرات الوطنية
%25.4	15345.1	12235.4	المستوردات السلعية
%31.9	8701.3	6595.6	العجز في الميزان التجاري
%13.0	89.8	79.5	الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (نقطة)
%87.2	1963.6	1048.8	حجم التداول في بورصة عمان
%20.0	15495.7	12907.8	القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بالبورصة
%4.2	14.9	14.3	حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة (مليون طن)
%89.9	1899.6	1000.3	الدخل السياحي
%131.6	627.0	270.7	الإنفاق السياحي
%47.0	50000	34000	حجم التداول في سوق العقار الأردني
%36.1-	829.9	1299.2	الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد
%4.9	30028.5	28639.1	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة
-	%24.1	%22.7	معدل البطالة (%)
%1.4	102.5	101.1	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة / التضخم (نقطة)

1. ملخص الوضع الاقتصادي:

1.1. الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2021 ما مقداره (32,123) مليون دينار، مقابل (31,025) مليون دينار للعام 2020، وعليه، فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام 2021 ما نسبته (3.5%)، بعدما تراجعت نسبته (1.8%) في العام 2020.

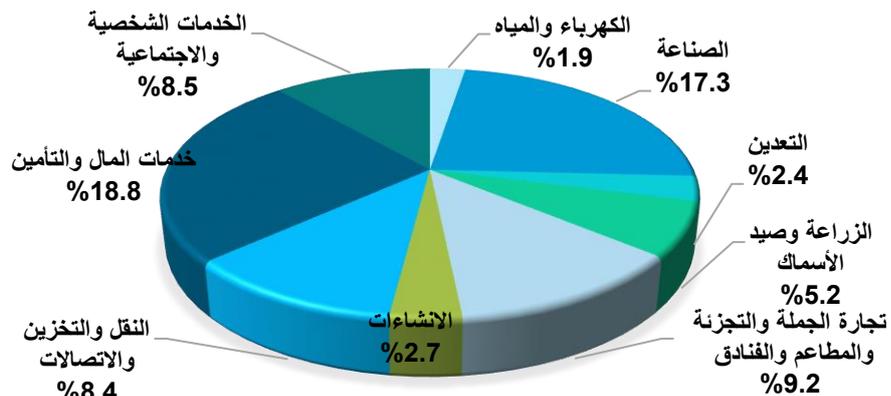
بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام 2021 ما مقداره (30238) مليون دينار، مقابل (29584) مليون دينار للعام 2020، وعليه، فقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العام 2021 ما نسبته (2.2%)، بعدما تراجعت نسبته (1.6%) في العام 2020.



شكل رقم (2): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام 2021-2019.

1.2. المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي:

استند نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2021 إلى نمو معظم القطاعات الاقتصادية، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين والعقار (18.8%)، وقطاع الصناعة (17.3%)، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (9.2%)، وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية (8.5%)، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة (8.4%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة (5.2%)، وقطاع الانشاءات (2.7%)، وقطاع التعدين (2.4%)، وقطاع الكهرباء والمياه (1.9%)،



شكل رقم (2): الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2021.

2. المالية العامة:

2.1. الإيرادات والمنح الخارجية:

ارتفعت قيمة الإيرادات المحلية والمنح الخارجية المتحققة خلال العام 2021 لتصل إلى (8128.2) مليون دينار، مقابل (7028.9) مليون دينار خلال العام 2020، بارتفاع مقداره (1099.3) مليون دينار، وبما نسبته (15.6%).

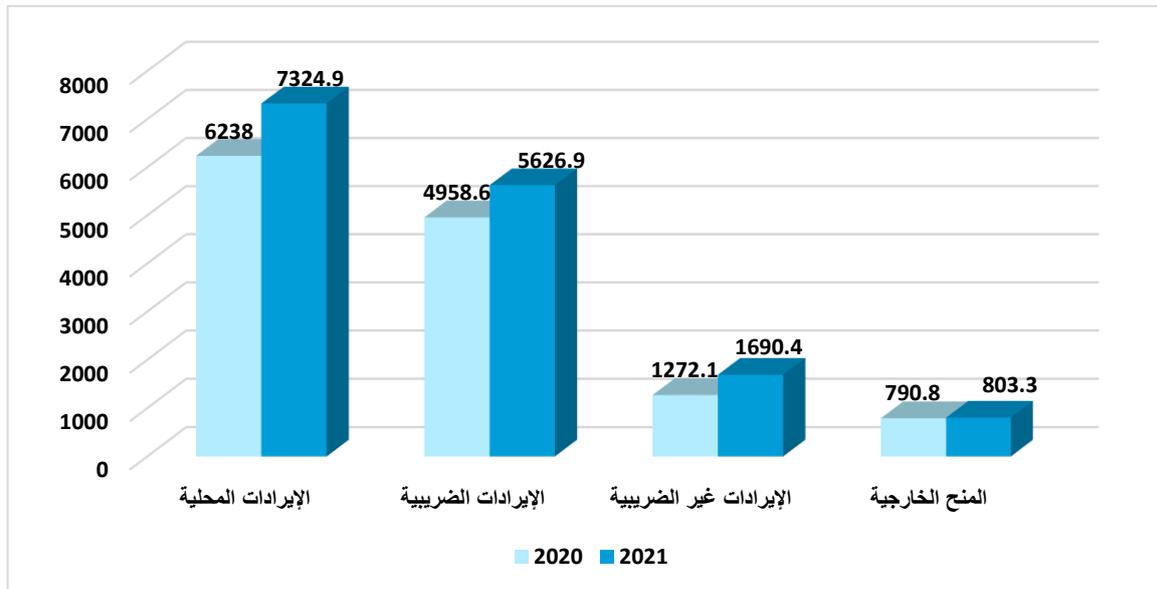
كما ارتفعت الإيرادات المحلية خلال العام 2021 حيث بلغت (7324.9) مليون دينار، مقابل (6238) مليون دينار في العام 2020، بارتفاع مقداره (1086.9) مليون دينار، وبما نسبته (17.4%).

جدول رقم (1) الإيرادات المحلية والمنح

مليون دينار

2021	2020	الصنف
7324.9	6238	الإيرادات المحلية، منها:
5626.9	4958.6	أ- الإيرادات الضريبية:
1179.6	1103.6	الضرائب على الدخل والأرباح
70.6	46.8	الضرائب على الملكية
4038.7	3533.9	الضرائب على السلع والخدمات
338	274.4	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
1690.4	1272.1	ب- الإيرادات غير الضريبية
357.9	235.2	إيرادات دخل الملكية
838.4	634.1	إيرادات بيع السلع والخدمات
494.1	402.8	الإيرادات المختلفة
803.3	790.8	المنح الخارجية

المصدر: وزارة المالية



شكل رقم (3): الإيرادات المحلية والمنح الخارجية للأعوام 2020-2021.

وفيما يتعلق بمجموع الإيرادات الضريبية فقد بلغت خلال العام 2021 ما مجموعه (5626.9) مليون دينار، بارتفاع نسبته (13.5%) مقارنة بحجمها خلال العام 2020 والبالغ (4958.6) مليون دينار.

أما بشأن المنح الخارجية، فقد ارتفعت خلال العام 2021 لتصل إلى (803.3) مليون دينار، مقابل (790.8) مليون دينار خلال العام 2020، بارتفاع مقداره (12.5) مليون دينار وبما نسبته (1.6%).

2.2. إجمالي الإنفاق:

ارتفع إجمالي الإنفاق خلال العام 2021 ليصل إلى ما قيمته (9858.8) مليون دينار، مقابل (9211.3) مليون دينار خلال العام 2020، بزيادة مقدارها (647.5) مليون دينار وبما نسبته (7%).

ويأتي هذا الارتفاع نتيجة زيادة النفقات الجارية إلى (8720.6) مليون دينار خلال العام 2021، مقارنة بالنفقات الجارية خلال العام 2020 البالغة (8388.5) مليون دينار، بارتفاع نسبته (4%).

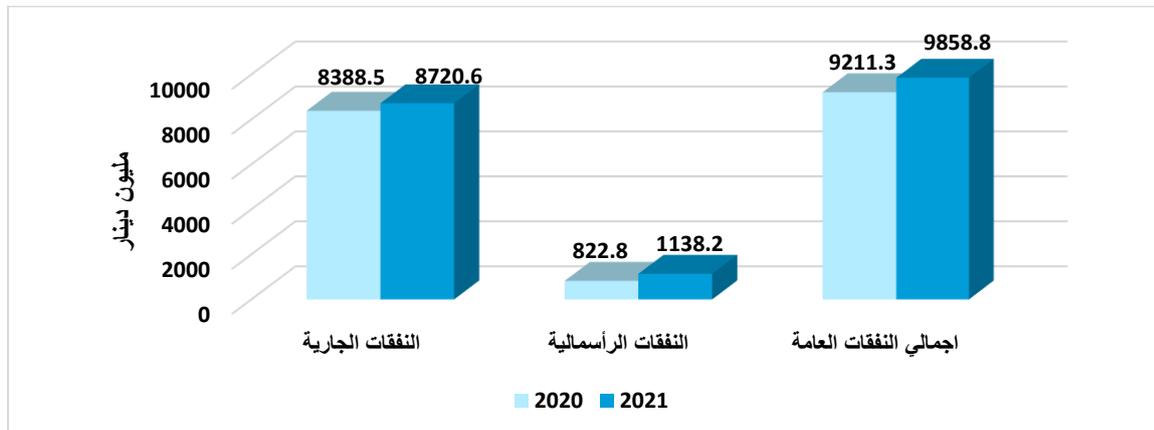
كما ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال العام 2021 لتصل إلى ما قيمته (1138.2) مليون دينار، مقابل (822.8) مليون دينار خلال العام 2020، بارتفاع نسبته (38.3%).

جدول رقم (2) النفقات الجارية والرأسمالية

مليون دينار

الصف	2020	2021
1- النفقات الجارية، منها:	8388.5	8720.6
تعويضات العاملين	1676.8	1771.3
استخدام السلع والخدمات	415.2	441.7
فوائد القروض	1243.4	1403.4
الإعانات	310.8	238
الدعم لوحدات حكومية عامة	18.9	20.1
المنافع الاجتماعية	1840.2	1892.9
نفقات أخرى متنوعة	1840.2	1892.9
مخصصات الجهاز العسكري	2635.7	2749.6
2- النفقات الرأسمالية	822.8	1138.2
إجمالي النفقات العامة	9211.3	9858.8

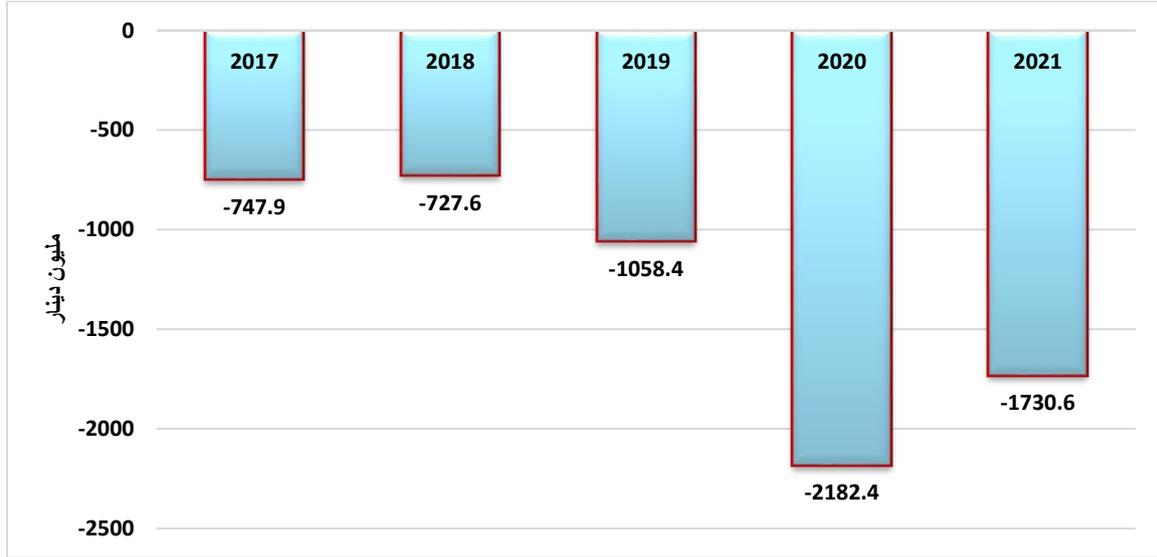
المصدر: وزارة المالية



شكل رقم (4): النفقات الجارية والرأسمالية للأعوام 2020-2021.

2.3. العجز المالي:

نتيجة ارتفاع الإيرادات المحلية وارتفاع إجمالي الانفاق، وزيادة المنح الخارجية، فقد سجلت الموازنة العامة خلال العام 2021 عجزاً مالياً (بعد المنح) مقداره (1730.6) مليون دينار، مقابل عجز مالي بلغ (2182.4) مليون دينار في العام 2020، أي بانخفاض نسبته (20.7%).



شكل رقم (5): العجز المالي الكلي (بعد المنح) للموازنة العامة للدولة للأعوام 2017-2021.

2.4. المديونية الخارجية والداخلية:

أ- المديونية الخارجية:

ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية العام 2021 ليصل إلى (15137.5) مليون دينار أي ما نسبته (47.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل (13715.2) مليون دينار وبما نسبته (44.2%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2020، أي بارتفاع مقداره (1422.3) مليون دينار وبما نسبته (10.4%). أما بشأن حجم خدمة الدين العام الخارجي، فقد بلغ خلال العام 2021 ما قيمته (1829.6) مليون دينار، موزعة بواقع (1387.1) مليون دينار كأقساط و(442.5) مليون دينار كفوائد.

ب- المديونية الداخلية:

ارتفع رصيد الدين العام الداخلي خلال العام 2021 ليصل إلى ما قيمته (13625.6) مليون دينار بما نسبته (42.3%) من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل (12784) مليون دينار بما نسبته (41.2%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020، أي بارتفاع بلغت قيمته (841.6) مليون دينار، وبنسبة مقدارها (6.6%).

نتيجة ارتفاع المديونية الخارجية بما نسبته (10.4%) وارتفاع المديونية الداخلية بما نسبته (6.6%) فقد ارتفع صافي الدين العام من (26499.2) مليون دينار عام 2020 إلى (28763.1) مليون دينار، بما نسبته (8.5%)

جدول رقم (3): صافي الدين العام.

2021		2020		المديونية
(%) من الناتج المحلي الاجمالي	القيمة (مليون دينار)	(%) من الناتج المحلي الاجمالي	القيمة (مليون دينار)	
47.1	15137.5	44.2	13715.2	الخارجية
42.3	13625.6	41.2	12784.0	الداخلية
89.4	28763.1	85.4	26499.2	صافي الدين العام التراكمي

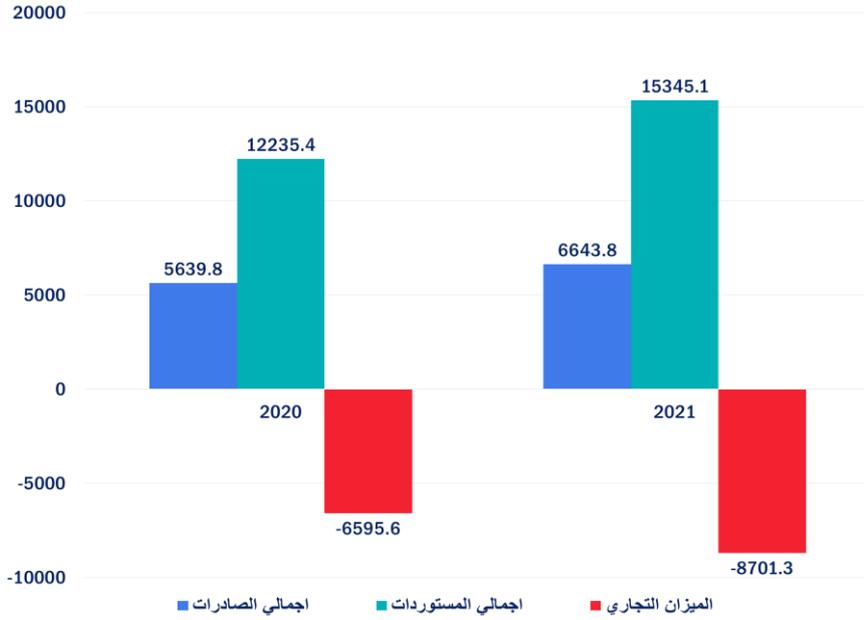
المصدر: وزارة المالية.

3. التجارة الخارجية السلعية:

ارتفع حجم التجارة الخارجية للأردن خلال العام 2021 بشكل واضح مقارنة مع العام 2020، ليصل إلى (21988.9) مليون دينار عام 2021 مقارنة مع (17875.2) مليون دينار عام 2020، وبارتفاع قيمته (4113.7) مليون دينار، وبنسبة زيادة مقدارها 23%.

ويرجع سبب ارتفاع التجارة الخارجية للأردن لعام 2021 نتيجة ارتفاع قيمة المستوردات الاردنية من جهة لتصل الى (15345.1) مليون دينار مقارنة مع (12235.4) مليون دينار عام 2020، وبارتفاع قيمته (3109.7) مليون دينار، وبنسبة زيادة مقدارها 25.4%. ونتيجة ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية من جهة ثانية لتصل الى (6039.5) مليون دينار مقارنة مع (5044.1) مليون دينار عام 2020، وبارتفاع قيمته (995.4) مليون دينار، وبنسبة زيادة مقدارها 19.7%. ومن جهة ثالثة نتيجة ارتفاع قيمة السلع المعاد تصديرها لتصل إلى (604.3) مليون دينار مقارنة مع (595.7) مليون دينار عام 2020، بارتفاع قيمته (8.6) مليون دينار، وبنسبة زيادة مقدارها 1.5%.

ونتيجة ارتفاع المستوردات بنسب أكبر من الصادرات، ارتفع العجز التجاري من (6595.6) مليون دينار عام 2020، إلى (8701.3) مليون دينار عام 2021، بارتفاع قيمته (2105.7) مليون دينار، وبما نسبته 31.9%.



شكل رقم (6): مؤشرات التجارة الخارجية للأردن للأعوام 2020-2021.

3.1. التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية:

شهد عام 2021، زيادة نسب الصادرات الوطنية الى كل من جمهورية مصر العربية بما نسبته 48.1%، وجمهورية الهند بما نسبته 47.8%، واندونيسيا بما نسبته 33.6%، والولايات المتحدة الامريكية بما نسبته 30.0%، والمملكة العربية السعودية بما نسبته 27.3%، وفلسطين الشقيقة بما نسبته 22.6%، ودولة قطر بما نسبته 16.1%. في المقابل، انخفضت الصادرات الوطنية الى كل من دولة الامارات العربية المتحدة بما نسبته 12.2%، والعراق بما نسبته 7.3%، ودولة الكويت بما يقارب 1%. فيما يلي نبين أهم الشركاء التجاريين للصادرات الوطنية خلال العام 2021، موزعين تنازلياً:

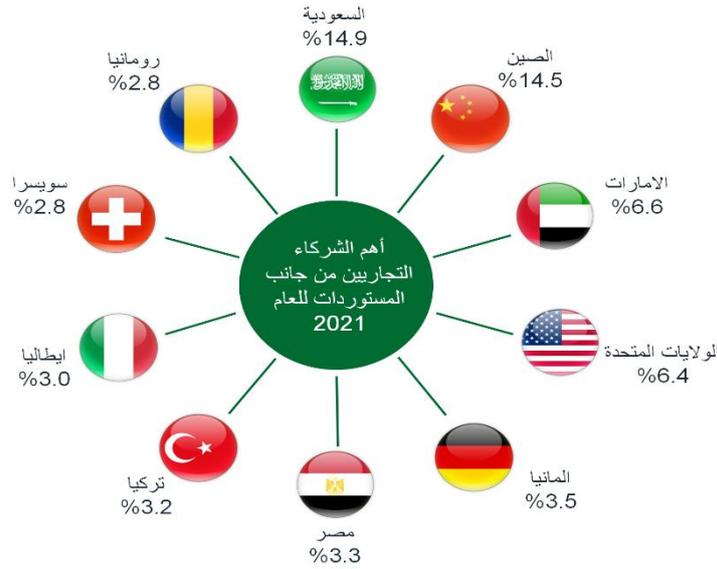


شكل رقم (7): أهم الشركاء التجاريين من جانب الصادرات الوطنية للعام 2021.

3.2. التوزيع الجغرافي للمستوردات:

شهد عام 2021، زيادة نسب المستوردات الاردنية من كل من سويسرا بما نسبته 307.1%، والامارات العربية المتحدة بما نسبته 126.0%، والسعودية بما نسبته 50.0%، وايطاليا بما نسبته 25.4%، وتركيا بما نسبته 23.6%، ومصر بما نسبته 19.2%، والصين بما نسبته 15.9%، وألمانيا بما نسبته 4% وأمريكا بما نسبته 1.1%.

فيما يلي نبين أهم الشركاء التجاريين للمستوردات الاردنية خلال العام 2021، موزعين تنازلياً:



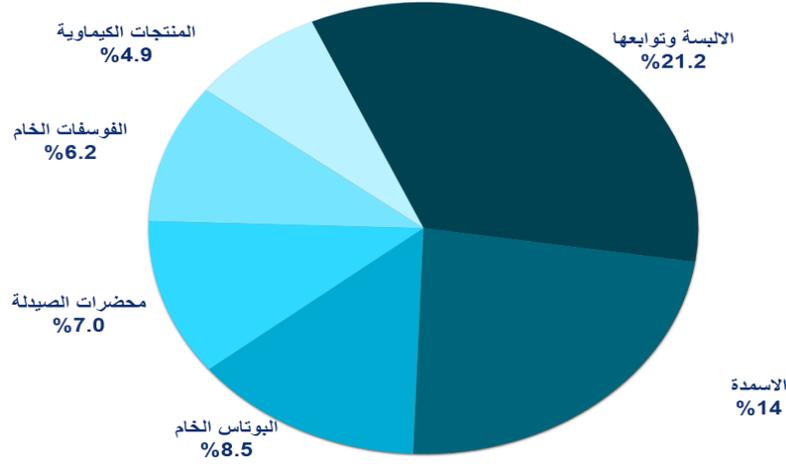
شكل رقم (8): أهم الشركاء التجاريين من جانب المستوردات للعام 2021.

3.3. التركيب السلعي للصادرات الوطنية:

شهد عام 2021، زيادة نسب الصادرات الوطنية من كل من الأسمدة بما نسبته 71.3%، والفوسفات الخام بما نسبته 55.1%، واليوتاس الخام بما نسبته 34.9%، والمنتجات الكيماوية بما نسبته 17.4%، والالبسة وتوابعها بما نسبته 10.1%. في المقابل انخفض قيمة الصادرات الوطنية من محضرات الصيدلة بما نسبته 0.4%.

فيما يلي نبين أهم الصادرات الوطنية خلال العام 2021، موزعين تنازلياً:

- 1- الألبسة وتوابعها: شكلت ما نسبته 21.2% اجمالي الصادرات الوطنية.
- 2- الأسمدة: شكلت ما نسبته 14.4% اجمالي الصادرات الوطنية.
- 3- اليوتاس الخام: شكلت ما نسبته 8.5% اجمالي الصادرات الوطنية.
- 4- محضرات الصيدلة: شكلت ما نسبته 7.0% اجمالي الصادرات الوطنية.
- 5- الفوسفات الخام: شكلت ما نسبته 6.2% اجمالي الصادرات الوطنية.
- 6- المنتجات الكيماوية: شكلت ما نسبته 4.9% اجمالي الصادرات الوطنية.

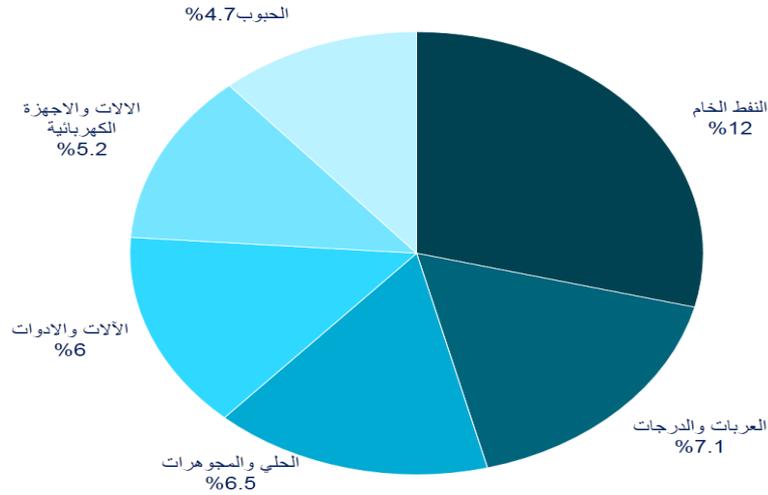


شكل رقم (9): التركيب السلعي للصادرات الوطنية لعام 2021.

3.4. التركيب السلعي للمستوردات:

شهد عام 2021، زيادة نسب المستوردات الاردنية من كل من الحلي والمجوهرات بما نسبته 558.4%، والنفط الخام بما نسبته 43.0%، والحبوب بما نسبته 29.2%، والعربات والدراجات بما نسبته 23.9%، والآلات والادوات بما نسبته 14.7%، والآلات والأجهزة الكهربائية بما نسبته 11.6%.

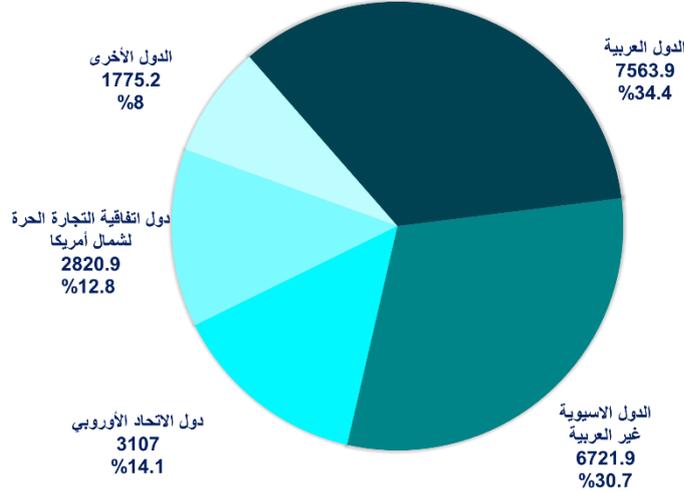
فيما يلي نبين أهم المستوردات الاردنية خلال العام 2021، موزعين تنازلياً:



شكل رقم (10): التركيب السلعي للمستوردات السلعية للعام 2021.

3.5. أهم الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية:

توزعت التجارة الخارجية للأردن مع دول العالم خلال عام 2021، واحتلت الدول العربية المرتبة الأولى من التجارة الخارجية للأردن بنسبة بلغت 34.4%، وفي المرتبة الثانية الدول الآسيوية غير العربية بنسبة 30.7%، وفي المرتبة الثالثة دول الاتحاد الأوروبي بنسبة بلغت 14.1%، وفي المرتبة الرابعة دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا بنسبة بلغت 12.8%.



شكل رقم (11): أهم الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية 2021.

4. الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي:

ارتفع الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي لعام 2021 إلى (89.8) نقطة مقابل (79.5) نقطة لعام 2020 وبما نسبته (13%)، وقد توزع على النحو التالي:

جدول رقم (5): الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي 2021-2020.

الأنشطة	الأهمية النسبية من الرقم القياسي العام (%)	الرقم القياسي للعام 2020	الرقم القياسي للعام 2021	معدل التغير (%)
الصناعات التحويلية	86	74	84.1	13.6
الصناعات الاستخراجية	8.2	130.1	138.6	6.5
توليد ونقل وتوزيع الطاقة (الكهربائية)	5.8	128.3	130.9	2
الرقم القياسي العام		79.5	89.8	13

المصدر: البنك المركزي الأردني.

أما بخصوص كميات الإنتاج لأبرز الصناعات خلال العامين 2020 و 2021، شهدت الصناعات الاستخراجية نمواً لعام 2021 حيث ارتفعت كمية الفوسفات بما نسبته (14.2%) والبوتاس بما نسبته (4.4%)، وشهدت الصناعات التحويلية نمواً لبعض مكوناتها مثل الأسمدة والأحماض الكيماوية وتراجعت في مكونات أخرى.

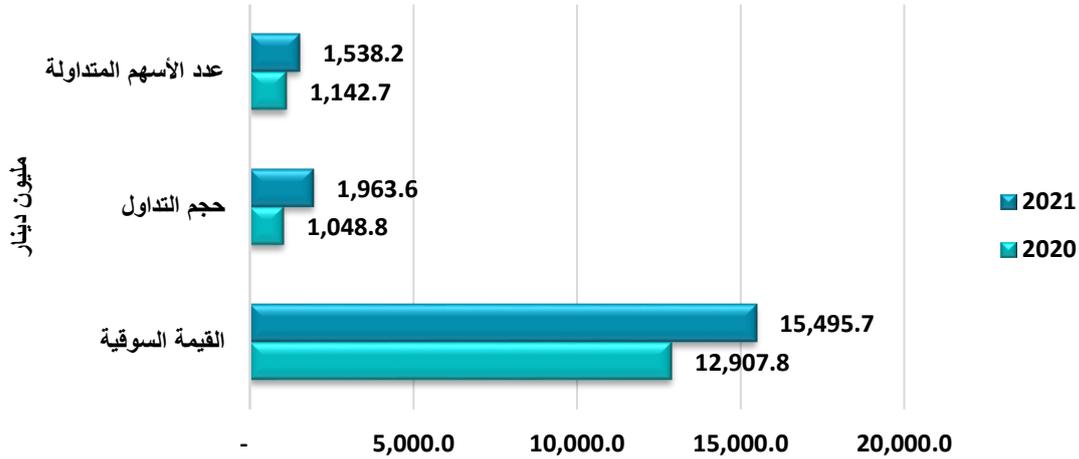
جدول رقم (6): كميات الإنتاج الصناعي 2020-2021.

الصناعات	2020 (ألف طن)	2021 (ألف طن)	معدل التغير (%)
الصناعات الاستخراجية			
الفوسفات	8616	9840.5	14.2
البوتاس	2455.5	2562.5	4.4
الصناعات التحويلية			
الأسمدة	929.2	1055.1	13.5
أحماض كيماوية	1391.7	1562.3	12.3
كلنكر	292.9	216	26.3-
منتجات بترولية	1855.1	1765	4.9-

المصدر: البنك المركزي الأردني.

5. بورصة عمان:

ارتفع حجم التداول الإجمالي لبورصة عمان خلال العام 2021 ليصل إلى (1,963.6) مليون دينار، مقارنة مع (1,048.8) مليون دينار خلال العام 2020، وبما نسبته (87.2%)، وارتفع معدل دوران الأسهم خلال العام 2021 ليصل إلى (24.2%) مقارنة مع (17.3%) للعام 2020، وارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال العام 2021 ليصل إلى (1,538.2) مليون سهم، مقارنة مع (1,142.7) مليون سهم تم تداولها خلال العام 2020، وبما نسبته (34.6%).



شكل رقم (12): مؤشرات النشاط العام لبورصة عمان للأعوام 2020-2021

وشهدت نسبة ملكية غير الأردنيين ببورصة عمان خلال العام 2021، انخفاضاً بسيطاً لتبلغ (48.1%)، مقارنة مع (51.1%) بنهاية العام 2020، ويأتي ذلك نتيجة انخفاض صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال العام 2021 إلى (60.9) مليون دينار، مقارنة مع (67.5) مليون دينار في العام 2020 وبنسبة انخفاض مقدارها (9.8%).

أما فيما يتعلق بالقيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان فقد بلغت بنهاية العام 2021 ما قيمته (15,495.7) مليون دينار، مقارنة بـ (12,907.8) مليون دينار عام 2020 وبارتفاع نسبته (20%)،

6. نشاط ميناء العقبة:

ارتفع إجمالي حجم مناولة البضائع في ميناء العقبة خلال العام 2021 ليصل إلى ما مجموعه (14.9) مليون طن، مقابل (14.3) مليون طن خلال العام 2020، بارتفاع نسبته (4.2%).



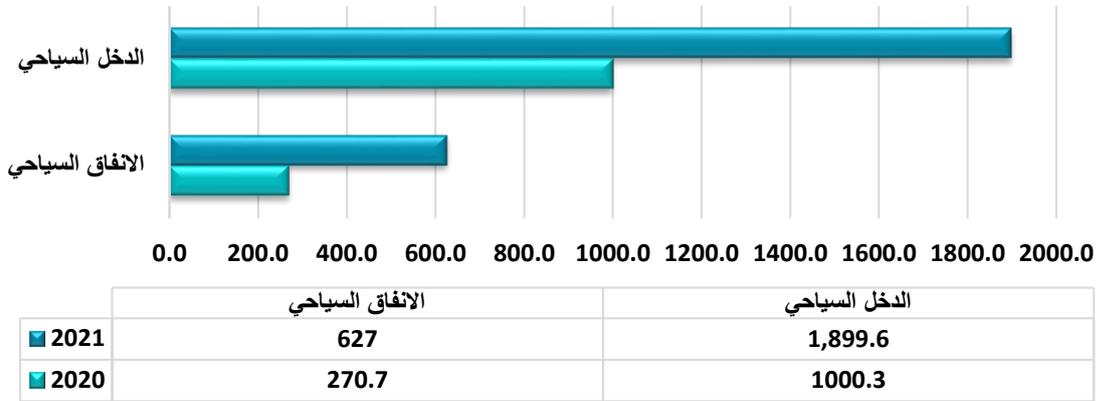
شكل رقم (13): إجمالي حجم المناولة في ميناء العقبة للأعوام 2021-2020

وبلغ حجم مناولة البضائع المصدرة من ميناء العقبة، (4.8) مليون طن خلال العام 2021، مقارنة مع (4.5) مليون طن عام 2020 بارتفاع نسبته (6.7%).

7. النشاط السياحي:

ارتفع حجم الدخل السياحي خلال العام 2021 ليصل إلى (1899.6) مليون دينار مقارنة مع (1000.3) مليون دينار عام 2020، بارتفاع قيمته (899.3) مليون دينار، وبما نسبته (89.9%).

وارتفع حجم الإنفاق السياحي خلال العام 2021، ليصل إلى (627) مليون دينار، مقارنة مع (270.7) مليون دينار عام 2020، بارتفاع نسبته (131.6%).



شكل رقم (14): الدخل والإنفاق السياحي للأعوام 2021-2020 (بالمليون دينار).

8. نشاط سوق العقار:

ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال العام 2021 ليصل إلى ما قيمته (5) مليار دينار، بارتفاع نسبته (47%) مقارنة بحجم التداول العقاري خلال العام 2020 والبالغ (3.4) مليار دينار.

كما ارتفع إجمالي عدد معاملات بيع العقار في المملكة خلال العام 2021 بنسبة (45.1%)، والتي بلغ عددها (183.3) ألف معاملة، منها (41) ألف معاملة بيع شقق و(142.2) ألف معاملة بيع أراضي، مقابل (126.3) ألف معاملة خلال العام 2020 توزعت على (29) ألف معاملة بيع شقق، و(97.3) ألف معاملة بيع للأراضي.

وارتفع عدد الشقق المباعة في المملكة خلال العام 2021 بما نسبته (41.4%)، حيث بلغت ما مجموعه (41030) شقة، بمعدل مساحة مقدارها (198) متر مربع، في حين بلغ عدد الشقق المباعة خلال العام 2020 ما مجموعه (29016) شقة، بمعدل مساحة مقدارها (198) متر مربع.

أما بشأن بيوعات الأراضي والشقق لغير الأردنيين خلال العام 2021، فقد بلغت ما مجموعه (3160) معاملة، منها (2044) شقة، و(1116) أرض، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه البيوعات ما مجموعه (257.3) مليون دينار، في حين بلغ إجمالي البيوعات لغير الأردنيين خلال العام 2020 ما مجموعه (2152) معاملة، منها (1412) شقة، و(740) أرض، وقد بلغت القيمة السوقية لهذه البيوعات في حينه ما مجموعه (178.9) مليون دينار.

واحتلت الجنسية العراقية المرتبة الأولى بالبيوعات لغير الأردنيين بمجموع مقداره (107.6) مليون دينار، وشكلت ما نسبته (42%) من حجم القيمة السوقية لبيوعات غير الأردنيين للعام 2021، تلتها الجنسية السعودية بمبلغ (46.4) مليون دينار وبنسبة (18%)، ومن ثم الجنسية السورية في المرتبة الثالثة بقيمة (20.3) مليون دينار وبنسبة (8%)، والجنسية الأمريكية بالمرتبة الرابعة بمبلغ (12.7) مليون دينار بنسبة بلغت (5%)، وفي المرتبة الخامسة حملة الوثيقة الغزاوية بمبلغ (9.6) مليون دينار وبنسبة (4%).

9. الشيكات المرتجعة:

انخفضت قيمة الشيكات المرتجعة خلال العام 2021 لتصل إلى (1241.5) مليون دينار بانخفاض قيمته (491.6) مليون دينار وبما نسبته (28.4%)، مقارنة بقيمة الشيكات المرتجعة للعام 2020 والبالغة في حينه (1733.1) مليون دينار.

علما بأن الشيكات المرتجعة تنقسم إلى صنفين، الأول يتمثل بالشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد والتي بلغت قيمتها خلال العام 2021 ما مجموعه (829.9) مليون دينار، بانخفاض نسبته (36.1%)، مقارنة بقيمتها خلال العام 2020 والبالغة حينذاك (1299.2) مليون دينار.

وقد شكلت قيمة الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته (2.2%) من إجمالي الشيكات المتداولة للعام 2021، في حين شكلت ما نسبته (3.2%) للعام 2020.

أما الصنف الثاني فيتمثل بالشيكات المعادة لأسباب فنية، والتي بلغت قيمتها (411.6) مليون دينار خلال العام 2021، بانخفاض نسبته (5.1%) مقارنة بقيمتها خلال العام 2020 والبالغة في حينه (433.9) مليون دينار.

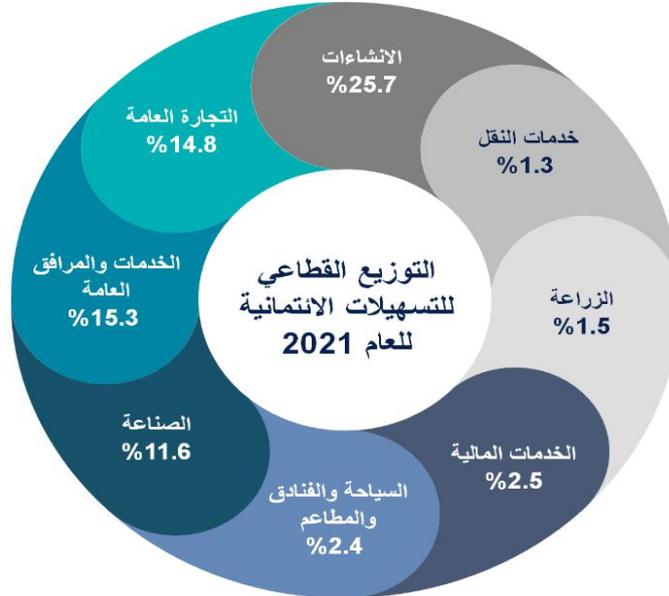
وبخصوص مجموع قيم الشيكات المتداولة المقدمة للتقاص خلال العام 2021، فقد ارتفع ليصل إلى (37660.8) مليون دينار، مقابل (34235.0) مليون دينار خلال العام 2020، أي بارتفاع نسبته (10%).



شكل رقم (15): قيمة الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد للأعوام 2016-2021 (مليون دينار).

10. التسهيلات الائتمانية:

استمر حجم التسهيلات الائتمانية الممنوح من قبل البنوك المرخصة لمختلف الأنشطة الاقتصادية بالارتفاع ليبلغ خلال العام 2021 ما مجموعه (30028.5) مليون دينار، مقابل (28639.1) مليون دينار للعام 2020، بزيادة قيمتها (1389.4) مليون دينار، وبنمو نسبته (4.9%).

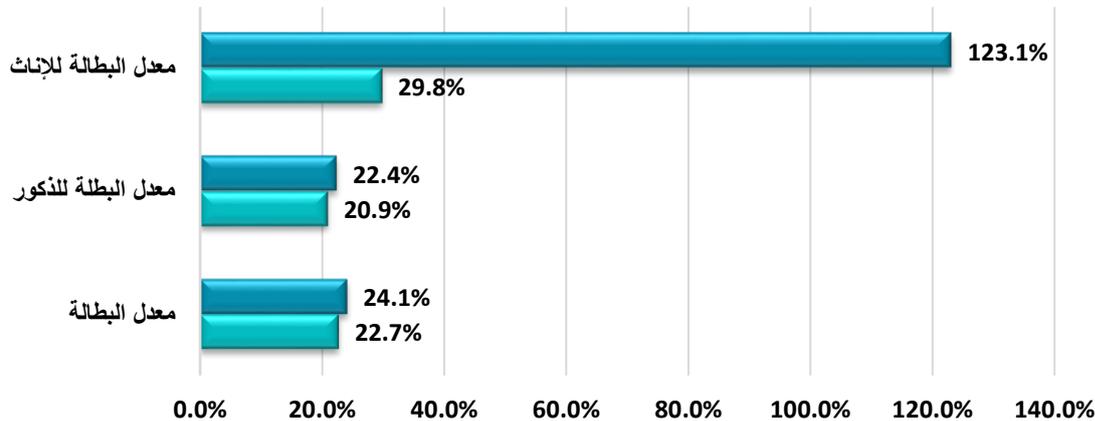


شكل رقم (16): التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية للعام 2021.

وتشير الإحصاءات إلى استحواذ قطاع الإنشاءات على الحصة الأكبر من قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة وبما نسبته (25.7%)، يليها قطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة (15.3%)، ومن ثم يليها قطاع التجارة العامة بما نسبته (14.8%)، قطاع الصناعة الذي استحوذ على ما نسبته (11.6%)، قطاع الخدمات المالية بما نسبته (2.5%)، قطاع السياحة والفنادق والمطاعم (2.4%)، قطاع الزراعة بما نسبته (1.5%)، وقطاع خدمات النقل بنسبة (1.3%)، من مجموع التسهيلات الائتمانية خلال العام 2021.

11. البطالة:

ارتفع معدل البطالة خلال العام 2021 ليصل الى (24.1%)، مقابل (22.7%) خلال العام 2020، حيث بلغ معدل البطالة للذكور ما نسبته (22.4%) وللإناث ما نسبته (23.1%) خلال العام 2021، مقابل (20.9%) للذكور و (29.8%) للإناث خلال العام 2020.

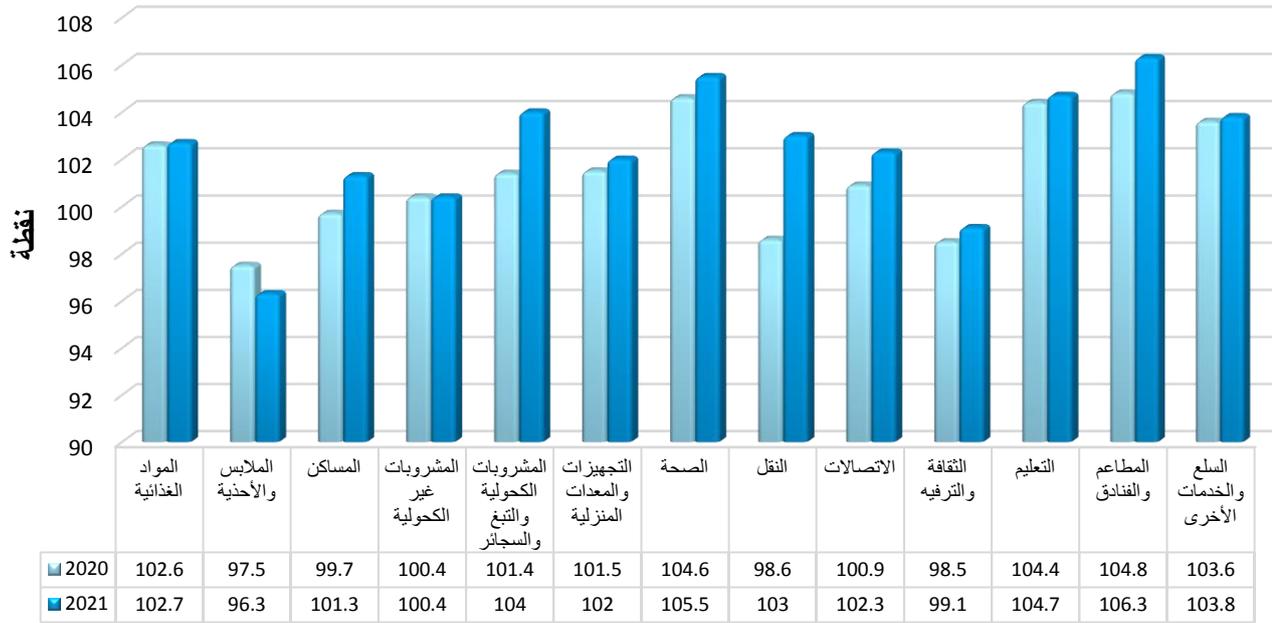


شكل رقم (17): معدل البطالة للأعوام 2020-2021.

12. الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم):

تُشير البيانات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال العام 2021 بشكل بسيط ليصل إلى (102.5) نقطة، مقابل (101.1) نقطة خلال العام 2020، بنسبة ارتفاع مقدارها (1.4%).

كما ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال العام 2021 بنسبة (1.4%)، وخلال العام 2020 بنسبة (0.3%). وفيما يلي رسم توضيحي لمعدل التضخم حسب النشاط الاقتصادي للأعوام 2021/2020.



شكل رقم (18): الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للأعوام 2021-2020 (أسعار المستهلك)/ التضخم.



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

البيت الآمن للتاجر

قسم الدراسات والأبحاث

هاتف: 962 6 5666151

فاكس: 962 6 5666155

ص.ب: 287

الرمز البريدي: الأردن 11118، عمان

البريد الإلكتروني: info@ammanchamber.org.jo

الموقع الإلكتروني: <https://www.ammanchamber.org.jo>